

جامعة قالمة

قسم العلوم الاقتصادية

السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي ومالي

الإجابة النموذجية لمقياس الاقتصاد البنكي المعمق

الإجابة عن السؤال الأول:

1. أهداف لجنة بالزل:

- المساعدة على استقرار النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية في دول العالم الثالث
- إزالة عنصر مهم من المنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية
- الوطنية بشأن رأس المال الوطني
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على عمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية.
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال المصارف

2. اعتمدت لجنة بازل على ما يسمى "كفاية رأس المال" بدلا من الاكتفاء بالدعوة إلى رفع رأس المال، لأن كفاية رأس المال تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يتعرض لها الصرف وهذا أمر مهم لمعرفة قوة البنك، أما الاعتماد فقط على رأس المال فعلى الرغم من أهميته لكن لا يعد مشر قوي مقارنة بكفاية رأس المال

اجمالي رأس المال

3. حسب ما جاء في لجنة بازل الأولى: كفاية رأس المال = $100 \times \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}}$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

حيث: رأس المال الإجمالي = رأس المال الأساسي + رأس المال المساعد

رأس المال الأساسي = رأس المال المدفوع + الاحتياطات المعلنة + الأرباح غير الموزعة.

رأس المال المساعد = الاحتياطات غير المعلنة + إحتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة

لموجهة أي خطر غير محدد+ القروض المساندة+ أدوات رأسمالية أخرى

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات بأوزان المخاطر المخصصة، حيث قامت

اللجنة بتصنيف الأصول إلى فئات واسعة بحيث تعطى كل فئة وزن مخاطرة، وقد وضعت اللجنة خمسة

أوزان للمخاطر 0، 10، 20، 50، 100.

مع الإشارة أنه تم إضافة بعدها مخاطر السوق في مقام المعادلة

الإجابة على السؤال الثاني:

1. تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث ان افلاس المصارف

لا يؤثر فقط في اطراف ذوي العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين وملاك ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف

الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم بما يعرف بسوق ما بين ابنوك وبالتالي يؤثر على الاستقرار

المالي للنظام المصرفي وبالتالي على الاقتصاد ككل

كما ان إشكالية الحوكمة تعتبر اكثر تعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى باعتبار أن المصارف

تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى، مثل إدارة المخاطر النظامية، نظام الرقابة

الداخلية، هيكل رأس المال الذي يكون عموما يتمثل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة كما

ان مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يشترط أن تكون متوفرة عند الطلب، في حين ان

أصول تكون في اغلبها قروض متوسطة وطويلة الاجل وبالتالي تكون المراقبة أكثر تعقيدا على مستوى المصارف

مقارنة بالمنشآت الأخرى حيث تتميز بوجود تداخل في مصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد

هناك العديد من الأسباب التي تستوجب ضرورة تطبيق النظام المصرفي قواعد الحوكمة والتي يمكن ايجازها كالآتي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على لاداء وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء

- تحسين الكفاءة الاقتصادية والحد من تعرض الشركات لحالتي الغش والفشل المالي

- إيجاد الهيكل الذي يتحدد من خلاله أهداف المصرف ومتابعة الأداء

- الرقابة والتعديل القوانين العاكمة لأداء المصارف بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين

- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة

- الحاجة الى الإفصاح المحاسبي وإرساء قواعد الشفافية المالية

4. مظاهر العولمة وعلاقات بالمتغيرات المعاصرة في الجهاز المصرفي:

- تحول دول العالم إلى الرأسمالية: وهو ما ساعد على ظهور البنوك الخاصة في تلك الدول بالإضافة الى زيادة

المنافسة وحرية النشاط المصرفي

- التكتلات الاقتصادية: فقد أدى التكتل بين مجموعة من الدول إلى إيجاد الأرضية الملائمة لتسهيل عمليات

الاندماج بين البنوك.

- الثورة التكنولوجية: استفادت البنوك من الثورة الكبيرة الذي عرفها العالم في مجال الاعلام والاتصال، فأدخلت

ذلك في مجال تقديم خدماتها وهو ما يعرف بالصيرفة الالكترونية.

- تحرير التجارة الخارجية: فقد تأثرت المصارف بتحرير تجارة الخدمات والتي كان من ضمنها تحرير تجارة

الخدمات المالية والمصرفية.

- الشركات متعددة الجنسيات: وهو دفع البنوك الى اتباع نمط عمل هذه الشركات حيث ظهرت بنوك متعددة

الجنسيات

3. أهم المعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية.

- إرساء أهداف استراتيجية داخل المنظومة المصرفية وتطبيق مبدأ "التطلع نحو التفوق"

- الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقلل كفاءة الحوكمة، ومنها تضارب المصالح والقروض بشروط ميسرة
- وضع خطوط للمسؤولية والمساءلة داخل المنظمة المصرفية
- ضمان تأهيل أعضاء مجلس الإدارة، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة ولا يخضعون لأي تأثير من جهات خارجية، ويكون ذلك من خلال تقارير الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.
- قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة مثل لجنة إدارة المخاطر، لجنة المراجعة....الخ
- ضمان أن يكون هناك إشراف مناسب من قبل الإدارة العليا على الأداء، حيث إن الإدارة العليا هي عنصر رئيس في الحوكمة.
- الاستفادة المثلى من العمل الذي يقوم به المدققون الداخليون والخارجيون
- ضمان أن يكون هناك حوافز متسقة مع القيم الأخلاقية وأهداف واستراتيجية وبيئة البنك
- تعزيز الشفافية والإفصاح
- توفير البيئة المناسبة للحوكمة من خلال اصدار القوانين والتشريعات والإفصاح
- التأكد من تطبيق البنك للهيكل التنظيمية من خلال المراقبين
- دور المراقبين في مراعاة مصالح المودعين